الإتحاد الأوروبي أمام صعود اليمين المتطرف وتنامي الخطاب الشعبوي: أزمة عابرة أم بوادر تفكك

The EU face to the rise of the Right-wing extremism and the growing of populist discourse: a transient crisis or signs of disintegration

د/ بن دادة كلتومة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – (الجزائر)

kbendadda06@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2023/12/24 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تعالج الدرسة حالة الصعود المتنامي لقوى اليمين المتطرف في أوروبا ، الذي لم يعد ممكنا تجنب التطرق إليها، باعتبار أنه لم يعد وجود هذه القوى في المشهد السياسي هامشيا، وأضحت فاعلا سياسيا وطرفا في المعادلات السياسية، تخلصت من جميع عقد الماضي، وبات يتعاظم تأثيرها في صياغة الرأي العام الأوروبي، لاسيما ما يتعلق بالبعد الهوياتي باعتباره أحد ركائز خطابها وجوهر فلسفتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: *الاتحاد؛ الأوروبي؛ اليمين؛ المتطرف؛ الخطاب؛ الشعبوي (من 05 إلى 07 كلمات).*

***Abstract**:*

This article seeks to study the case of the growing rise of the extreme right forces in Europe, which can no longer be avoided, given that their presence in the political scene is no longer marginal, and has become a political actor and an important party in political equations. , especially with regard to the identity dimension as one of the pillars of her discourse and the core of her political philosophy.

***key words:** EU; Right; Wing; Extremism; Populist; Discourse (between 05 and 07 words)*

.مقدّمة:

ارتبط مفهوم اليمين المتطرف في المخيال الأوروبي بالقوى والتيارات السياسية التي قادت القارة إلى حروب ونزاعات بقيت آثارها راسخة في التاريخ الأوروبي إلى يومنا هذا ، فالقرن التاسع عشر كما يصفه المؤرخ البريطاني هوبسباوم كان القرن الذهبي لظاهرة القومية والعرقية ، التي كانت سببا في حدوث اضطرابات وحروب نتيجة المنافسة الشديدة بين الدول الأوروبية، والتي شهدت كذلك اندلاع العديد من الثورات في أغلب أرجائها، بداية بالثورة الفرنسية التي أنهت الملكية وأسست للجمهورية الثانية (1848) ، والثورات التي تلتها وانتهت بتوحيد كل من إيطاليا، وألمانيا بقيادة بسمارك ، هذا الأخير الذي أعاد بناء الوفاق الأوروبي القائم على التوازن بين القوى الأوروبية والقواعد التي تحكم التنافس الاستعماري بينها، لكنه سرعان ما انهار باندلاع الحرب العالمية الأولى، التي كان من أهم نتائجها ظهور التيارات الفاشية المتطرفة (الفاشية الإيطالية و النازية الألمانية) والتي لعبت دورا بارزا في اندلاع الحرب العالمية الثانية التي خبرت أوروبا أكثر من غيرها ويلاتها.

وبظهور الاتحاد الأوروبي كقوة قارية مادية و معيارية ، سادت القناعة في قدرته على إرساء الاستقرار و الأمن و تحقيق الرخاء الاقتصادي لجميع أفراده، غير أن عودة التيارات اليمينية المتطرفة أثار مخاوف عن مدى قدرة هذا البنيان الراسخ على مواجهة من يشككون أصلا في مبررات وجوده. وعليه، فإنّ مسألة صعود اليمين المتطرف في أوروبا التي خبرت جيدا النتائج الوخيمة لتوظيف القومية العرقية في الحياة السياسية، تثير اليوم إشكالات عميقة تستدعي الحيرة و تستوجب بالضرورة تمعنا و تركيزا معمّقا في دواعي هذا الصعود و مآلاته و خطورته.

فهل نحن اليوم أمام مخاض مرحلة جديدة تمهد لبنية أوروبية و دولية شديدة التفكك و الفوضى، أو أزمة مرحلية عارضة، تستطيع العقلانية الأوروبية استيعابها و تجاوزها؟

1.المفاهيم المختلفة لليمين المتطرف والتيار الشعبوي

2.1 مفهوم اليمين المتطرف

يشير العديد من الباحثين لمصطلح اليمين المتطرف على أنه " تلك القوى المعادية للتقدم " . قد يبدو هذا المفهوم فضفاضا، لذلك لابد من إخضاعه للتدقيق والبرهان على مدى قدرته على تفسير معنى المصطلح موضوع الدراسة. من خلال استحضار الجانب النظري والفلسفي لمفهوم اليمين بشكل عام ، وسبل التفرقة بين كل من اليمين الوسطي المحافظ واليمين المتطرف الفاشي، وتعتبر أفكار كل من لورنس لويل Laurence Lowell و هانز آيزنك Hans Eysenck تصب في هذا الاتجاه، فهي تفترض وجود نوعين من التصنيفات " الرباعية" في تحديد التوجهات السياسية، النوع الأول للورنس لويل: محافظون ورجعيون، وأحرار وتقدميون، والنوع الثاني لهانز آيزنك : محافظون وفاشيون، واشتراكيون وشيوعيون، ما يعنينا هنا من خلال هاذين التصنيفين هو الحالة التناظرية الموجودة في التيار اليميني (طبعا مثلما هي موجودة

عند اليسار)، وبالاعتماد على هذا التصنيف، يكون أمامنا اليمين الوسطي كتوجه سياسي محافظ يقابله المتطرف كتوجه رجعي فاشي، تحت مسميات فاشية معاصرة أو ما بعد الفاشية كما يصفه الباحث الفرنسي **بيير أندريه تاغييف** Taguieff André Pièrre ، ويتضح أكثر الفرق بينهما في كون اليمين التقليدي يهدف إلى الإبقاء على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، وكذلك هو اليمين المتطرف بالمناسبة ، غير أن هذا الأخير يدعو إلى التدخل القسري واستخدام العنف أحيانا للحفاظ على تلك التقاليد والأعراف. (مهيدي، 2023، صفحة 18)

ومن التعريفات لليمين المتطرف، ما خلص إليه **أندريه بيار تاغييف** Taguieff André Pièrre عندما يقول بأنه " القومية المعادية للأجانب، أو القومية العنصرية ذات الأسس الإثنية القائمة على التاريخ ، العرق ، أو الثقافة". فمن الناحية النظرية، يتبنى اليمين المتطرف الحق في حماية الهوية الثقافية المعرضة للتهديد من الغزو المزعوم للمهاجرين الأجانب ، الذي لا يهدد الهوية الوطنية فحسب، بل يعد السبب الرئيسي لانتشار الجريمة وانعدام الأمن الاجتماعي، وانعدام فرص التوظيف، وانتهاك سخاء دول الرفاه المتمثلة في الديمقراطيات الغربية. (مهيدي، 2023، صفحة 34. 43).

ترسم خطابات اليمين المتطرف حدودا صلبة قائمة على التعارض بين الأمة وخارجها، وتركز على "حماية" الأمة والشعب الأصلي والثقافة من أعداء الأمة "والآخرين" الذين يشكلون خطرا عليها، والمقصود بالآخرين هم الأجانب والمهاجرين وغيرهم ممن يتصور أنهم تهديد من الخارج. (Stavrakakis، 2017)، فعلى سبيل المثال، سبق لجورجيا ميلوني زعيمة حزب أخوة إيطاليا أن صرحت بأن الإيطاليين معرضون لخطر " الاستبدال " بسبب الهجرة، وهي بذلك تلتقي مع نفس ما يروج له إيريك زيمور في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية التي تشهد تصاعدا للخطاب اليميني المتطرف. من جهة أخرى، ينتعش تيار اليمين المتطرف في أوقات الأزمات، ليبرز بخطاب ديماغوجي يقوم على تقديم الحلول لتلك الأزمات، ويكون أساسها استعادة السيادة أمام التهديدات المتخيلة والحقيقية التي تأتي من الخارج.

2.1مفاهيم مختلفة للشعبوية

من الصعب إعطاء تعريف واضح للشعبوية أو حتى "للفكر" الشعبوي، لأنه ليس لديها عقيدة موحدة، ولكنها تمثل سلسلة من المطالب المختلفة ولها منطق داخلي معين. يمكن فهم فكرة الشعبوية على أنها "ظل دائم للديمقراطية التمثيلية الحديثة". ففي أمريكا اللاتينية، تم تطبيق الفكرة بشكل أكبر على الحركات اليسارية، في حين أنها في أوروبا مخصصة أكثر للحركات اليمينية المتطرفة. وحتى مع الاحتفاظ بهذه العناصر، من الصعب العثور على قاسم مشترك منهجي. والاقتباس التالي من المؤسس الإيطالي لحركة الخمس نجوم، بيبي غريللو Beppe Grillo، هو مثال مثالي لدوافع وأهداف الحركات الشعبوية:

"نحن الأمل الأخير لثورة بلا عنف. إذا فشلت حركتنا فلن يكون هناك حاجز بين الدولة والشعب. نحن حاجز وقائي. بدون حركة الخمس نجوم، سيصل المخربون الحقيقيون. ملأنا الفراغ. تم ملء هذا الفراغ نفسه في أماكن أخرى في بلدان أخرى من قبل حركة الفجر الذهبي في بريطانيا والنازيين في ألمانيا و أنصار الجبهة الوطنية في فرنسا" (Stanley, 2018, p. 25)

فهذا المقتطف القصير من الخطاب الذي ألقاه بيبي غريللو أمام أعضاء حركة الخمس نجوم هو خطاب نموذجي أو منوال يمكن تعميمه على معظم الخطابات الشعبوية، من نواح كثيرة. وهو يوضح ثلاث سمات رئيسية للحركات الشعبوية:

- الإشارة إلى عصر ذهبي ماضٍ،
- وضرورة العودة إليه وطريقة تحقيقه.
- فضلاً عن التحذير من خطر كارثة وشيكة.

تشير الحركات الشعبوية بانتظام إلى العصر الذهبي الماضي (âge d'or)، حيث كان الناس وممثلوهم متحدون ومرتبطون عضوياً. هذه الوحدة كانت ستختفي، والممثلون الشرعيون للشعب سيحل محلهم نخب فاسدة كانت ستخون الشعب وتفويضهم لولا عودة الحس القومي والروح الوطنية التي يمثلها هذا التيار، حسب أنصاره طبعا.

ومن العناصرالمؤشرة والدالة على هذا الخطاب الشعبوي نذكر:

- مناهضة التعددية للحركات الشعبوية.
- يهيمن مبدأ الإجماع على مفهوم السياسة: المناقشة والصراع مشكلة، كل تقسيم خطر على تمثيل الشعب، أي صوت مخالف يُشتبه في أنه لا ينتمي حقًا إلى الشعب.
- يمكن إعادة تحديد معالم الناس بسرعة وفقًا لرغبات زعيم (قادة) الحركة.
- سيتم استبعاد كل صوت معارض بسهولة

وهنا يصبح المعيار الرئيسي للولاء للشعب هو التوافق التام مع مواقف زعيم الحركة. وهذا صحيح بشكل خاص لممثلي الشعب، الملزمين بتطبيق التفسير السائد لإرادة الشعب. إذ يتوجب عليهم تنفيذ تفويض الشعب: لا داعي للنقاش ، بمجرد أن يحدد القائد إرادة الشعب ويؤسسها. حيث يشير الباحث ويرنر مولر إلى أهمية التفويض الضروري في هذا السياق، حيث يحظر على الممثل المنتخب تكوين رأي والحكم وفقًا لضميره. (Müller., 2016, p. 48)

وتحول الأصوات الناقدة بشتى أنواعها دون انتصار الممثلين الشرعيين للشعب. ومن هذا المنظور يمكننا فهم اللجوء المنتظم إلى نظريات المؤامرة لدى أتباع الأحزاب الشعبوية. فالانتخابات الخاسرة هي بالضرورة نتيجة مخالفات التصويت؛ وكل فضيحة مالية تتعلق بحزب شعبوي ستكون بالضرورة نتيجة لحملة إعلامية وتشويه؛ وعندما يصدر قرار اتهام من قبل قضاة ذوي دوافع أيديولوجية؛ سيكون الفشل السياسي في السلطة نتيجة لمكائد القوى الأجنبية، إلخ. (Müller.، 2016، صفحة 55).

والنقطة الأخيرة التي تتضح من كلمات غريلو هي أن الكارثة باتت وشيكة إذا لم تصل الحركة الشعبوية إلى السلطة قريبًا. وإلا فإن الدولة ستنهار، وتطغى عليها ثورة "**غير سلمية**"، والتي ستجلب حركات أكثر راديكالية إلى السلطة. إن الإشارة إلى الثلاثينيات وانهيار الديمقراطيات أمر شائع جدًا في هذا السياق.

كما يعرف كاس مود Cas Mudde الشعبوية بأنها أيديولوجية ضعيفة المركز تعتبر المجتمع منقسما في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين ومتعاديتين: الشعب النقي والنخبة الفاسدة ، التي تجادل بأن السياسة يجب أن تكون تعبيرًا عن volonté générale (الإرادة العامة) للشعب (Mudde, Populism and Constitutionalism, Theory and Practice, 2021, p. 233)

أولا، هناك جدل كبير في تصنيف الشعبوية، لأنها ظاهرة سياسية نجدها في أنظمة متباينة ، فكما أننا نجدها في أوروبا منتشرة لدى الأحزاب اليمينية المتطرفة، فإننا نجدها في مناطق أخرى من العالم وبخاصة في أمريكا اللاتينية منتشرة في التيارات اليسارية المتطرفة، على غرار ما هو حاصل في جمهورية فينزويلا، وهو ما جعل بعض الكتّاب المتخصصين في دراسة ظاهرة "الشعبوية" على غرارGarcia Guadilla- يصفونها بأنها إيديولوجية ضعيفة المركز "thin-centred' ideology" ، بدلاً من تعريفها بأنها أيديولوجية في حد ذاتها ، لأن الشعبوية وحدها لا تخبرنا كثيرًا عن نوع العالم الذي يريده "الشعبوي" ، مثل الأيديولوجيات `` شديدة التركيز " مثل الليبرالية و الاشتراكية، في الوقت نفسه ،اعتبروها نوعًا من الأيديولوجيا ، مهما كانت محدودة ، وليست مجرد "خطاب" أو "أسلوب" ، لأنها ليست مجرد أداة للوصول إلى السلطة . (García-Guadilla, 2017, p. 35)

ثانيا، أساس الشعبوية، من وجهة نظر الكثير من الباحثين (Mudde, An Ideational Approach., 2017, p. 37) ، هو النزعة الأحادية Monismeوالأخلاقية Moralisme. فهي أيديولوجية أحادية من حيث أنها ترى "الشعب" ككيان واحد موحد ، مع مشاركة كل فرد من أفراد "الشعب" في نفس الاهتمامات والقيم الأساسية تمامًا.

لا يؤمن الشعبويون بالتعددية - أي الرأي القائل بأن المجتمع يتكون من مجموعات مختلفة لها مصالح مشروعة متنوعة وحيث يجب أن تجد السياسة نوعًا من التوافق بين (معظم) هذه المجموعات. بالنسبة للشعوبيين، هناك مجموعتان فقط ، واحدة فقط شرعية ، لأن النخبة فاسدة ، وبالتالي لا تستحق الحقوق والحماية من المعارضة المشروعة، وهذا لا يعني بالضرورة أن الشعبويين لا يميزون بين الجماعات المختلفة على أساس معايير مثل الطبقة أو العرق أو الدين، ولكنهم يجادلون بأن هذه المعايير ثانوية. علاوة على ذلك، يجادل العديد من الشعبويين بأن واحدة فقط من هذه المجموعات الطبقية أو العرقية أو الدينية هي جزء من "الشعب" -على سبيل المثال، ففي خطاب العديد من الشعبويين الأمريكيين الأصليين، كان "الناس" مزارعين مسيحيين بيض. وهنا نجد النقاط المشتركة التي تجمع الشعبوية بالكثير من الحركات الفاشية التي تركّز على بعض القيم وتضفي طابعا أخلاقيا على توجهاتها (Godin, 2012, p. 17)، فالميزة الأساسية من هذا المنطلق هو أن الشعبوية تريد فرض نمط أو منوال خاص على الحياة الاجتماعية وإقصاء كل طرح أو اتجاه يختلف عنها. بالإضافة إلى الوحدوية، تعتبر الأخلاق أساسية لفهم الشعبوية.

بالنسبة للشعوبيين، فإن التمييز بين الشعب والنخبة هو تمييز أخلاقي. يتعلق الأمر بأن تكون نقيًا أخلاقيًا مقابل فاسد أخلاقيًا. بمعنى آخر، لا يتعلق الأمر بما إذا كنت تمتلك القوة أو ما إذا كان لديك

المال. كما أنه ليس تمييزًا طبقيًا. وهذا يفسر سبب كون الكثير من القادة الشعبويين أثرياء للغاية، وبعضهم كان في السلطة (مثل ثاكسين شيناواترا في تايلاندا وسيلفيو بيرلسكوني في إيطاليا)، وبعبارة أخرى، فإن معظم الشعبويين هم دخلاء من الداخل وليسوا حقيقيين. الثروة والسلطة في حد ذاتهما لا تشكل جزءًا من "النخبة". ما يجعلك جزءًا من النخبة هو امتلاك قيم خاطئة، والتي غالبًا ما يتم التقاطها اليوم بمصطلحات مثل "العالمية"، خاصة بين الشعبويين اليمينيين.

ثالثًا، تقع النزعة الأحادية والأخلاق في قلب القضية المعقدة والمثيرة للجدل المتعلقة بالعلاقة بين الشعبوية والديمقراطية. بناءً على هذا الفهم، فإن الشعبوية ليست بالضرورة سيئة للديمقراطية، لكنها تعتمد على شكل مختلف من الديمقراطية، باختصار، الشعبوية مؤيدة للديمقراطية لكنها معادية للديمقراطية الليبرالية. وببساطة شديدة، إذا عدنا لمفهوم الديمقراطية في تفسير شومبيتر ، فإن الأقلية تتعلق بالسيادة الشعبية وحكم الأغلبية ، مما يعني أنه في النظام الديمقراطي ينتخب الشعب قادته من خلال الأغلبية وهذا كل شيء. بالطبع، ما نتحدث عنه عمومًا عند استخدام مصطلح الديمقراطية هو أكثر من ذلك بكثير، ولكن من الناحية الفنية هذه هي الديمقراطية الليبرالية (Godin, 2012, p. 19)، التي تجمع بين السيادة الشعبية وحكم الأغلبية وحماية حقوق الأقليات وسيادة القانون وفصل السلطات. ومع تلك الحماية الليبرالية تواجه الشعبوية مشكلة، والأسباب الرئيسية لها هي وحدتها وأخلاقها. وعندما تعتقد أن الناس متجانسون وأن المجموعة الأخرى الوحيدة هي النخبة الفاسدة، فلا توجد حقوق أقلية مشروعة، لأنه لا توجد أقلية شرعية. وإذا كانت السياسة يجب أن تكون "الإرادة العامة للشعب" فلا شيء يمكن أن يقف فوق ذلك ، ولا حتى المحكمة العليا.

رابعًا ، الشعبوية في حد ذاتها ليست يسارية ولا يمينية ، لكن معظم الفاعلين الشعبويين هم كذلك. سواء كانت الأحزاب الشعبوية أو السياسيين يسارًا أو يمينًا، لا يعتمد على شعبويتهم ولكن على أيديولوجيتهم الضيقة ، غالبًا ما تكون "شديدة التركيز". يجمع جميع الشعبويين تقريبًا بين الشعبوية وما أصبح يسمى لدى بعض الباحثين بالإيديولوجية المضيفة Host Ideology (Plaza-Colodro, 2018)، تجمع أحزاب اليمين الراديكالي الشعبوية مثل البديل من أجل ألمانيا (AfD) أو حزب الشعب الهندي (BJP) بينها وبين النزعة القومية ، بينما تجمع الأحزاب الشعبوية اليسارية مثل التحالف اليوناني لليسار الراديكالي (سيريزا) أو المناضلون من أجل الحرية الاقتصادية في جنوب إفريقيا (EFF) يجمعونها مع شكل من أشكال الاشتراكية

2. المفارقات السياسية للشعبوية وموقفها من الاتحاد الأوروبي

1.2 المفارقات السياسية للشعبوية

هناك شيء مثير للاهتمام في صعود الشعبوية. إذا عدنا إلى أوائل القرن العشرين ، فإننا سنجد أن معظم الحركات القومية والاشتراكية لم تكن شعبوية. بل كان جميعهم تقريبًا نخبويون élitistes بطريقة ما - أي إما متطرفون (أي معادون للديمقراطية) أو أبويون paternalistes. أي أن مختلف الحركات والأنظمة الفاشية ، التي كرهت الديمقراطية باعتبارها حكم "متوسط المستوى" أو "ضعيف" ، أو الأحزاب والأنظمة

الماركسية اللينينية ، التي اعتقدت أن الحزب الشيوعي كان طليعة الطبقة العاملة ودعمت " دكتاتورية البروليتاريا لم تكن شعبوية . بيد أن الأمر اتخذ اليوم منحى مختلفا ، إذ أصبحت المعارضة الرئيسية للسياسات الديمقراطية الليبرالية السائدة هي الحركات الشعبوية، وهو أمر وجب التركيز عليه في الدراسات الحديثة التي تتناول أزمة الديمقراطية ومصير الأنظمة التعدّدية.

لقد تناولت بعض المصادر الأساسية في علم السياسة جنوح بعض الاتجاهات السياسية إلى الراديكالية والتطرف داخل الأنظمة الديمقراطية، ولعلّ أحسن من قام بتوصيف هذه الظاهرة هو عالم السياسة الشهير Seymour Martin Lipset والجدير بالذكر أنه في عام 1955 ، نشر ليبسيت مقالًا عن اليمين الراديكالي في أمريكا في المجلة البريطانية لعلم الاجتماع والذي لا يزال يقدم أفضل تفسير لظاهرة ترامب بعد أكثر من نصف قرن، ولكن في مقال آخر عنوانه **"بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية"** ، كتب أن "النمط المميز للديمقراطيات الغربية المستقرة في منتصف القرن العشرين هو نمط مرحلة" ما بعد السياسة "- هناك فرق بسيط بين اليسار واليمين الديمقراطيان . أرى صعود الشعبوية إلى حد كبير في هذا السياق لما أسماه ليبسيت "ما بعد السياسة" ، أو ما أطلق عليه Arend Lijphart "إزالة الاستقطاب" بعد عقدين من الزمن.

لكن أفضل من كتب عن الشعبوية. هي مارغريت كانوفان Margaret Conavan، التي كان لها تأثير كبير على الكثير من الباحثين المعاصرين في حقلي علم السياسة و علم الاجتماع ، فهي من نواح كثيرة العميد الفكري الحقيقي للدراسات الشعبوية المعاصرة لا سيما كتابها المرجعي حول الشعبوية Margaret Canovan, Populism, New York, Harcourt Brace, 1981. والثانية هي شانتال موف ، التي لديها تفسير مختلف ومميز عن الشعبوية ، ولكن تحليلها للديمقراطية الليبرالية كان موضع اهتمام كبير لدى الباحثين في أوروبا، Chantal Mouffe, L'Illusion du consensus, Paris, Albin Michel, 2016، فهاتين الباحثين استطاعتا تقديم رؤية مختلفة ومتميزة للظاهرة الشعبوية، تميزت بالروح العلمية النقدية الواضحة والابتعاد عن السطحية والاختزالية التي ميزت معظم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.

المفارقة السياسية للشعبوية هي في كونها مناهضة للسياسة وفوق- سياسية في آن واحد. إنها معادِية للسياسة بمعنى أنها تنكر المعارضة المشروعة - بالنظر إلى أن السياسة تدور حول توزيع السلطة وإيجاد نوع من التسوية أو الحل لمواقف مختلفة. حيث لخص جان ويرنر مولر بشكل مقنع مبدأ الشعبوية بالمقولة الآتية:،"**هم وهم وحدهم يمثلون الشعب**" (Müller.، 2016، صفحة 60). بالنسبة للشعوبيين ، لا توجد سياسة لأن (كل) "الشعب" واحد. لا يوجد سبب للتداول أو التسوية ، لأنه إذا كنت أحد الأشخاص ، فما تعتقد أنه جيد ، فسيعتقد جميع الأعضاء الآخرين في "الشعب" أنه أمر جيد أيضًا ، لأننا جميعًا نتشارك نفس الاهتمامات الأساسية والقيم. في الوقت نفسه ، تعتبر الشعبوية فوق سياسية über-political من حيث أنها تعتبر كل شيء خاضعًا لإرادة الشعب. بعد كل شيء ، يجب أن تكون السياسة تعبيرا عن "الإرادة العامة للشعب" ولا شيء فوق ذلك. من الناحية العملية ، فإن (إعادة) تسييس السياسة هو جوهر الادعاء الشعبوي.

لهذا يمكن القول أنّ الشعبوية المعاصرة هي رد ديمقراطي غير ليبرالي على الليبرالية غير الديمقراطية. إنه رد على عدم تسييس السياسة ، الذي ميز السياسة (الأوروبية) لما لا يقل عن أربعة عقود حتى الآن. حيث كان معظم السياسيين الرئيسيين يقولون بشكل متزايد ، "لا يمكننا أن نقرر ذلك" أو "لا يوجد بديل" There Is No Alternative'، رد الشعبويون بالقول إن كل شيء سياسي. إذا أرادت الأغلبية شيئًا ، فلديهم حق ديمقراطي في ذلك. ومع ذلك ، فهي ديمقراطية غير ليبرالية ، لأنها ، كما ذكرنا سابقًا ، ترفض بشكل أساسي أي نوع من القيود على سلطة الأغلبية. بمعنى ما ، هو شكل من أشكال تطرف الأكثرية.

تجادل جميع نظريات الشعبوية تقريبًا بأن الشعبويين يزدهرون خلال "الأزمات" ، سواء كانت حقيقية أو متخيلة ، على الرغم من أن مفهوم "الأزمة" يظل أحد أقل المفاهيم تحديدًا وتنظيرًا في أدبيات العلوم السياسية. لذلك ليس من المستغرب أن الركود العظيم كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه نعمة كبيرة للشعبوية (Hanspeter & Takis, 2015, p. 5). في المتوسط ، اكتسبت الأحزاب الشعبوية 4.7 ٪ خلال فترة الركود العظيم ، وهو أمر كبير ، لكنه ليس مذهلاً. فقط في ثماني دول زاد إجمالي الأصوات الشعبوية بشكل ملحوظ - أي بأكثر من 10٪. ومن المثير للاهتمام أن المتوسط في 16 دولة من منطقة اليورو (في ذلك الوقت) كان أعلى بنسبة 0.1٪ فقط. ربما كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو حقيقة أن ثلاثًا من الدول الخمس التي تلقت مساعدات من الاتحاد الأوروبي لم تشهد أي تغيير في التصويت الشعبوي. هذا لا يعني أنه لا يوجد تأثير للأزمات الاقتصادية على دعم الأحزاب الشعبوية ، بل يعني أنه قد يتأخر - كما جادلت بيلا جريسكوفيتس (Greskovits, 1998, p. 48) بالفعل قبل عقد من الركود العظيم ، بناءً على تجربة أمريكا اللاتينية في أواخر القرن العشرين. كانت هذه الزيادة الشعبوية المتأخرة هي الأكثر لفتًا للانتباه في إسبانيا (مع Podemos أولاً ثم VOX) ويبدو أنها بدأت مؤخرًا في البرتغال أيضًا (مع Chega).

تغذي الشعبوية التوترات المتأصلة في الديمقراطية الليبرالية ، ولا سيما بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات . في حين أنها تستفيد من الأزمات الاقتصادية والسياسية (الحقيقية أو المتخيلة) ، مثل الركود العظيم ، فإن صعودها الأخير نسبيًا له أسباب هيكلية أكثر. وبالعودة إلى الجوهر ، فإن روح العصر الشعبوية الحالية هي نتيجة لتحول بنيوي له (على الأقل) ثلاثة جوانب رئيسية: (1) صعود الليبرالية غير الديمقراطية ؛ (2) تغيير العلاقة بين الحكام والمحكومين ؛ و (3) دمقرطة وسائل الإعلام. في حين أن هذه الجوانب منفصلة نظريًا وتجريبيًا ، إلا أنها مترابطة ، مما يعزز تأثيرها الجماعي.

يتم مناقشة صعود الليبرالية غير الديمقراطية تحت العديد من المصطلحات المختلفة ، بما في ذلك "العولمة النيوليبرالية" و "ما بعد الديمقراطية" و "التكنوقراطية" (على سبيل المثال بينما تركز العديد من هذه الطروحات والمناقشات المرتبطة بشكل حصري تقريبًا على البعد الاقتصادي ، أعتقد أن عملية الليبرالية غير الديمقراطية تذهب إلى ما هو أبعد من الاقتصاد النيوليبرالي. في حين أنه من الصحيح أن عدم التسييس كان له تأثير قوي بشكل خاص على القطاع الاقتصادي ، من خلال الخصخصة وإلغاء القيود ، فقد تم أيضًا "تحرير" العديد من الجوانب غير الاقتصادية. الإجهاض وعقوبة الإعدام أمثلة جيدة على القضايا الخلافية التي أصبحت قانونية في معظم البلدان الأوروبية. على مدى العقود الماضية ،

أصبحت الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسية قضايا قانونية ، مما يعني أنه تم إخراجها من الساحة السياسية ، وعلى وجه الخصوص من الانتخابات.

من الناحية الرسمية ، تم هذا بشكل ديمقراطي ، ولكن في كثير من الأحيان فقط بالمعنى الضيق للديمقراطية ، فعلى الرغم من أنّ انتخاب السياسيين الذين طبقوا هذه السياسات تمّ بطريقة ديمقراطية - في انتخابات حرة ونزيهة – إلاّ أن اتخاذ العديد من هذه القرارات إلى حد كبير كان بدون مناقشة عامة. وبما أن معظم الأحزاب السياسية لم تقم بحملات ضدهم ، وأحيانًا لم تذكر السياسات في برامجها الانتخابية ، فقد تم اتخاذ القرارات خارج السيطرة الشعبية. وهذا يعني أن معظم الناس لم يكن لهم دور كبير في اتخاذ القرار، إما لأن القضية لم تكن على جدول الأعمال السياسي أو أن معظم الأحزاب (الرئيسية) احتفظت بمواقف متطابقة تقريبًا. فليس من المستغرب إذن أن الكثير من الناس لا يدركون حتى بعض هذه القرارات.

ربما يكون أفضل مثال على السياسة الليبرالية التي دعمتها جميع الأحزاب الرئيسية ، ولكن تم استبعادها من الأجندة السياسية لعقود ، هو الهجرة. ففي حين أن الهجرة تعود إلى ما قبل "العصر النيوليبرالي" ، إلا أنها أصبحت مسيّسة في معظم الدول الأوروبية في تسعينيات القرن الماضي ، مع الاختراق الانتخابي لأحزاب اليمين الراديكالي الشعبوي. لعقود من الزمان ، تم وضع سياسات الهجرة ، من "العمال الضيوف" إلى "اللاجئين" من أوروبا الشرقية إلى لم شمل الأسرة ، خارج الساحة الانتخابية. كانت معظم سياسات الهجرة ديمقراطية في العملية ولكن روحها غير ديمقراطية. لقد عارضوا روح الديمقراطية ، حيث يناقش السكان السياسات وعندها فقط يتخذ السياسيون قرارات بشأنها.

2.2 موقف التيار الشعبوي من الاتحاد الأوروبي

هذا الاتجاه الأساسي بالطبع لا يخلو من العواقب بالنسبة لأوروبا. سيكون للطريقة التي يتم بها عرض أوروبا والبناء الأوروبي في النقاش العام عواقب مهمة على الطريقة التي سينظر بها المواطنون إليها. والواقع أن الروابط بين العرض والأحزاب والسياسيين والطلب السياسي والأصوات تفاعلية: إذا كان العرض لا يلبي الطلب، فلن يكون الأخير قادرًا على التعبير عن نفسه؛ وإذا اختلف العرض عن الطلب فسوف يضعف هذا العرض بسبب قلة الطلب، في حين أن الناخبين حساسون تجاهها، فمن الممكن ألا يتم تسييس هذه القضايا أبدًا. ومع ذلك، من المرجح أن يكون أي حزب جديد حساسًا جدًا تجاه هذه القضايا، وهذا بالضبط ما تفعله الأحزاب اليمينية المتطرفة فيما يتعلق بالقضية الأوروبية. (Marks, 2009, p. 515)

إن القضية الأوروبية في هذا الصدد هي قضية أصلية إلى حد ما. حيث كان التكامل الأوروبي أداة لتهدئة العلاقات الدبلوماسية وتطبيعها في فترة ما بعد الحرب، ولطالما ظل غائبًا عن النقاش السياسي. كانت أوروبا تبني إجماعًا، ليس من خلال الالتزام النشط بقدر ما هو لامبالاة أو السلبية الخيرية، والتي غالبًا ما تسمى "الإجماع المتساهل" « consensus permissif » في السياق الأكاديمي (Marks, 2009, p. 4)

في الواقع كان هناك انخفاض كبير في دعم الاتحاد الأوروبي ومن المفارقات أن توقيع معاهدة ماستريخت في ديسمبر 1991 قد سبقه أكبر دعم لم يُسجل أبدًا. يتزامن هذا، على وجه الخصوص، مع الاستقبال الإيجابي للغاية لإنشاء السوق الموحدة، والتي لن يتم تنفيذها بشكل فعال حتى 31 ديسمبر 1992. ومع ذلك، فإن معاهدة ماستريخت ستؤثر على مواضيع أكثر حساسية من وجهة نظر رمزية، كالعملة و الجنسية (المواطنة الأوروبية) لا شك أن فتح الحدود الذي سيتبع في عام 1995 ، نتيجة لاتفاقيات شنغن ، لن يؤدي إلا إلى إثارة المخاوف بين البعض. إن تسييس هذه القضايا صاحبته خيبة أمل معينة من الاتحاد الأوروبي، والتي لم يتعافى منها منذ ذلك الحين.

ومع ذلك، فإنه وبالرغم من اختفاء الأحزاب المتشككة (les partis eurosceptiques) في أوروبا في التسعينيات تدريجياً، فإن القضية الأوروبية بعيدة كل البعد عن الاختفاء، كما يتضح من الاستفتاءات على عدد من المعاهدات الأوروبية، في أيرلندا ، في هولندا أو حتى في فرنسا في عام 2005. أصبحت الحصة أكثر وضوحا وهيكلية خلال هذه الفترة. لقد عززت الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها أوروبا منذ عام 2008 بلا شك المشاعر المعادية لأوروبا لدى جزء من الناخبين، في حين أن سلسلة من الأحزاب الشعوبية على اليمين واليسار جعلتها واحدة من القضايا التي يمكن توظيفها في المنافسة الانتخابية أو كما عبر عنها كل من الباحثين Craig Parsons et Till Weber بالخيول الرابحة في السباقات الانتخابية الأوروبية (Weber, 2011)

أحزاب الوسط، التي كانت حريصة على عدم التناقض بشكل علني مع جمهور الناخبين الذين كانوا يأملون يومًا ما في استعادتهم، ردت بأسوأ طريقة ممكنة: من خلال الاستمرار في تجنب الموضوع.

نتيجة لذلك، وفي غياب خطاب مدروس مؤيد لأوروبا، سيطر الخطاب المتشكك في أوروبا مع النجاح الذي نعرفه لأحزاب اليمين المتطرف. لنذكر فقط الأمثلة الأكثر وضوحًا: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تطرف الخطاب المعادي لأوروبا في بودابست ووارسو والآن في روما.

وغني عن البيان أن الانتخابات التي تجرى في مراحل الأزمة الاقتصادية الخانقة، تعزز نجاح الأحزاب الراديكالية على حساب الأحزاب التقليدية الوسطية. ومع ذلك، فإن التطور يتحدث عن نفسه. إذا بدا أن إيطاليا أفلتت من القاعدة، فذلك فقط لأن التغيير الأخير للحكومة لم يتم احتسابه بعد، وكذلك الانتخابات السويدية الأخيرة. من الواضح أن الاتجاه الناشئ يؤيد الخطاب المتشكك في أوروبا بشكل متزايد. حيث توجد اختلافات مهمة، ومع ذلك. لا يزال خطاب الأحزاب مؤيدًا لأوروبا في ألمانيا أكثر من أي مكان آخر، لكن موقف الأحزاب في جارتها الهولندية قريب الآن من موقف الأحزاب الفرنسية أو الدنماركية.

وفي مواجهة هذا التطور، كان رد فعل الأحزاب الحاكمة ضئيلًا أو لم يكن رد فعل على الإطلاق. بشكل أساسي، استمروا في الالتزام بالحد الأدنى من الحلول التاريخية: تجنب الحديث عن القضية الأوروبية أو تغطية مساراتهم حتى لا يخيفوا الجزء المتزايد من الناخبين الذين يظهرون مشاعر معادية لأوروبا بشكل أو بآخر. هذه الاستراتيجيات أدت في النهاية إلى طريق مسدود يصعب الخروج منه.

من المؤكد أن حالة إيطاليا أكثر غموضًا ، من حيث أن القضية الأوروبية لم تكن حاضرة جدًا خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في مارس 2018. والحقيقة أن الخطاب المعادي لأوروبا حاضر جدًا هناك، كما يتضح من خطاب وزير الداخلية ماتيو سالفيني الذي اتهم فيه أوروبا بالمسؤولية عن كارثة جنوة، التي راح ضحيتها العشرات بعد سقوط العديد من السيارات والشاحنات بفعل انهيار جسر جنوة ، حيث أرجع ماتيو سالفيني هذا الانهيار إلى التدخل المرفوض حسبه من قبل الاتحاد الأوروبي في ميزانيات الدول الأعضاء، فحسبه، لولا الاقتطاعات التي فرضت من قبل الاتحاد على العديد من القطاعات الحساسة وبخاصة على مشاريع البنية التحتية الإيطالية، ما كنا لنصل إلى هذه الكارثة. (Bloch, 2018) ولم يتوقف ماتيو سالفيني عند هذا الحد، بل إنّه انتهز هذه الفرصة ليجعل من السياسات الأوروبية، المتسبّب الفعلي في انهيار المنظومة التعليمية والصناعية في إيطاليا، فضلا عن السياسات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتهديد الأمن المجتمعي في إيطاليا .بالنسبة لعلاقات إيطاليا مع القوي التي أصبح الأمريكيون يسمونها بالقوى التعديلية أي تلك الراغبة في تغيير بنية النظام الدولي، أي التحول من الأحادية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، فلقد رأينا أن إيطاليا تبنت في السنوات الأخيرة منهجا استقلاليا عن الهيمنة الأمريكية، و بالخصوص في علاقتها مع الصين، حيث كانت من الدول لتي انضمت إلى المبادرة الصينية الكبرى أي مبادرة الحزام و الطريق الذي يعدّه الصينيون مشروع القرن، بينما ترى فيه أمريكا اختراقا كبيرا لمناطق نفوذها، و في اعتقادي فإنّ هذا التيار و إن كان استقلاليا سياديا فإنّه لن يستطيع خرق التضامن الأطلنطي إذا اتجهت العلاقات الأمريكية الصينية لسيناريوهات صراعية تنازعية، وهو ما نشهد بوادره في بحر الصين و جزيرة تايوان.

كما عملت الشعبوية اليمينية في بريطانيا على تعبئة الجهود وحشدها للإسراع بقضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، وذلك يعود بطبيعة الحال إلى معارضة الشعبويين لتوجهات الوحدة الأوروبية ، ودفعهم باتجاه تعزيز النزعة القومية .

في بولندا ، يراهن ماتيوس مورافيسكي على الفوز في انتخابات خريف 2023، وهو المعروف بكراهيته لسلطة أوروبا المركزية والداعي إلى الاستفتاء الشعبي " بوليكست" للخروج من مظلة الاتحاد الأوروبي.

وفي فنلندا حصل حزب الفنلنديين اليميني المتطرف المشكك في جدوى الاتحاد الأوروبي على المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية في أفريل 2023 ، وبفارق بسيط عن حزب الائتلاف الوطني الذي يعد حزبا يمينيا وسطيا، واختار التحالف مع حزب الفنلنديين ليشكل بذلك الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ فنلندا منذ 80 عاما. لذلك يرجع المراقبون أحد أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا إلى تراجع القوى السياسية اليسارية، في مقابل تقارب اليمين المحافظ مع أحزاب اليمين الشعبوي.

أما في اسبانيا، فقد حاز حزب " فوكس" اليميني المتطرف على 52 مقعدا في البرلمان من أصل 350 مقعدا، بما نسبته 15 % من الأصوات في انتخابات 2019. وهي النسبة التي ضمنت له رئاسة الحكومة عام 2015.

الأمر لايقتصر على هذه الأمثلة، فنفس التحدي تواجهه التشيك وغيرها من دول أوروبا الشرقية ، ذات الأنظمة الديمقراطية غير العريقة، أين تميل الشعوب إلى التصويت لصالح أحزاب تمتهن المقاولة

السياسية، على غرار الملياردير الشعبوي أندريه بابيش الذي أسس حزبا جعل من مكافحة الفساد شعاره ، ويتبنى في نفس الوقت موقفا مشككا في الاتحاد الأوروبي. (ستنغل فرانك، 2022، صفحة 119)

يعتبر الاتحاد الأوروبي قوة معيارية تسعى للتوحيد والجمع وتحقيق هوية أوروبية مشتركة و سياسات أمنية و خارجية مشتركة، بيد أنّ ذلك سيصطدم لا محالة، مع وجود تيار يقوم أساسا على دحض و نفي هذا الطرح، و لهذا فإنّه سيسعى إلى معارضة أو حتى مقارعة الاتحاد في بعض من قراراته، مرجّحا طرحه السيادي الاستقلالي، و ستكون قضايا الهجرة حسب اعتقادي أول قضّية ستؤسس لهذا التعارض، و هذا ليس جديدا إذا عدنا لأمثلة حية، حيث يتبنّى فيكتور أوربان زعيم التيار القومي المتطرف في المجر سياسات معارضة تماما للمعايير و القواعد الأوروبية في الهجرة.

إن نجاحات هذه الحركات ستعطي بالتأكيد أجنحة لحركات أخرى في بلدان أخرى. وصحيح أن كل انتخابات تشريعية أو رئاسية جديدة أصبحت الآن مصدر قلق للأحزاب الحاكمة. فبعد إيطاليا، أدت الانتخابات الأخيرة في السويد إلى ظهور العديد من الرسائل التحذيرية. وعلى الرغم من أن حزب ديمقراطيو السويد اليميني المتطرف لم يحتل الصدارة في نهاية المطاف، إلا أن تقدمه كبير، حيث حصد أكثر من 20 % من الأصوات في انتخابات سبتمبر 2022(welle, 2022) ، ليتحول من كيان يميني منبوذ إلى ثاني أكبر حزب في البلاد. بعبارة أخرى، فإن الخطاب المعادي لأوروبا والمدافع عن السيادية والمناهض للهجرة آخذ في الارتفاع في كل مكان.

رغم ذلك، هناك من لا يزال يجادل بكون التيارات اليمينية الشعبوية في أوروبا تتجه نحو الخطاب المعتدل البراغماتي في ظل تقاربها مع بعض التيارات السياسية التقليدية، خصوصا ما يتعلق بموقفها المناوئ للاتحاد الأوروبي، وبالتالي الاتجاه نحو بلورة تيار شعبوي وسيط بين التيارات التقليدية والتيارات الشعبوية المتطرفة. (Askew، 2022)

3.الخاتمة:

يرتكز اليمين المتطرف على الخطاب الشعبوي الانفعالي الذي يتجه إلى التحقير السياسي للآخر ويركز على مشاكل المجتمع ويستحضر التاريخ من جانب عاطفي ، وما تواجهه أوروبا اليوم من تأثير اليمين المتطرف الشعبوي على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يؤكد مضي هذا التيار في بلوغ أهدافه في زعزعة استقرار العولمة التي طالما عارضها الشعبويون، والذين يتوقون في نفس الوقت إلى الحفاظ على خصوصية بلدانهم.

وإن كان اليمين المتطرف يعد ظاهرة قديمة ، إلا أنه يعتبر تيارا متجددا، فعودة الحركات القومية (التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر) حددته مجموعة من العوامل المساعدة ككراهية الأجانب والمهاجرين، وربط ذلك بتراجع الاقتصاديات الأوروبية وانتشار البطالة وتراجع نصيب المواطن من الدخل يوما بعد يوم، والمشاعر المعادية للديمقراطية الليبرالية ..الخ، وهو ما شكل بيئة خصبة لنموه والحفاظ على مكانته في المشهد السياسي والقدرة على الصمود أمام مختلف التحديات.

يشكل هذا التيار خطورة على الاتحاد الأوروبي، من حيث أن القاسم المشترك بين أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي هو الدعوة إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يشكل تحديا حقيقيا للمؤسسات الأوروبية، حيث يتبى أنصار هذا التيار خطابا هجوميا على النخب الليبرالية الأوروبية، يرتكز على نظريات المؤامرة ويرتبط تاريخيا بأزمة الخطاب الإيديولوجي السائد ، والتي تعد بدورها جزء من أزمة اجتماعية أوسع مثلما يقول الفيلسوف وعالم الاجتماع الشهير إرنستو لاكلاو lauErnesto Lac.

أمام الأزمات التي تواجهها أوروبا، تبدو الظروف مواتية لتمدد وصعود اليمين الشعبوي في بلدان ما يسمى " الثقل الأوروبي "، فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وهي الدول التي أثبتت الوقائع التاريخية مكانتها ووزنها في مختلف التحولات التي شهدتها القارة الأوروبية، لاسيما مع وصول هذا التيار إلى إيطاليا، أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي والقريبة من هذه الدول، أي من مركز الثقل الأوروبي.

إن استمرار تصاعد خطاب الإقصاء الذي تتبناه الأحزاب اليمينية المتطرفة لا يهدد مشروع أوروبا الموحدة الذي تسعى أوروبا إلى تحقيقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فحسب، بل إنه يشكل خطرا كذلك على نموذج الدولة الأوروبية القومية الحديثة والمتسامحة .

رغم ذلك، هناك اتجاه أكثر تفاؤلا ينبئ ببداية النهاية لهذا التيار، يستند على الثقافة السائدة (وفق النموذج الأوروبي) القائمة على مسلمات الحرية والسلام وحقوق الإنسان والرفاه لدى الجيل الجديد ، الذي لا محالة سيستشعر خطر صعود هذا التيار وسيرفضه. كما أن إتاحة المجال لهذه التيارات للتداول على السلطة، سيضعها أمام اختبار حقيقي قد يكشف إفلاسها وعدم امتلاكها لمشروع حقيقي أو بديل للقوى السياسية الأوروبية التقليدية.

4.قائمة المراجع:

1. مهيدي، مهند حميد.(2023). صعود اليمين المتطرف الأمريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية. ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. قطر

2. ستنغل فرانك وآخرون.(2022). الشعبوية والسياسة العالمية: سبر الأبعاد الدولية والعابرة للحدود. تر: محمد حمشي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

3- Stavrakis ; Yannis.(2017. April 10).Etreme Right-wing Populismin Europe: Revisiting a Refied In Europe. Critical Discourse. Pp 420- 439.

4- Stanley. Ben. (2018. January). A New Populist Divide?. East European Politics And Societies. Pp17 – 43.

5- Muller; Jan-Werner. (2016). What Is Populism?. Philadelphia: University Of Pennsylvania Press.

6- Mudde; Cas. (2021). Populism And Constitutionalism: Theory And Practice. In: National Identity And Social Cohesion (pp 221 – 239). Uslancer; Nil Holtug; and Eric M (eds). Colchester: Rowman And Littlefield.

7- Garcia Guadilla; Ana L Mallen; and Maria Pilar. (2017). Venezuela's Polarized: The Paradox Of Direct Democracy Under Chavez. New York: Lynne Rienner Publisher.

8- Mudde; Cas. (2017). An Ideational Approach. In: The Oxford Handbook On Populism. (pp 27 – 47). Kaltwasser C. Rovira; Taggar P; Ochoa Espejo ; And Ostigus P (eds). Oxford: Oxford University Press.

9- Godin; Christian. (2012. Janvier). Qu'est-ce que Le Populisme?. Cités. N 49 / 2012. pp 11 à 25.

10- Plaza-Colodro ; Carolina. (2018/9/9). Does Host Ideology Shape Populist Partie's Attitudes Towards The UE ?. In: www.revintsociologia.revistas.csic.es/index.php/revintsociologia/article/download/1013/1312

11- Hanspeter Kriesi. (2015). Populism In Europe During Crisis: An Introduction. In: European Populism In The Shadow Of The Great Recession (pp 1 – 19). Hanspeter Kriesi and Takis S Pappas (eds). Colchester: ECPR Press

12- Greskovits Béla. (1998). The Political Economy Of Protest And Patience: East European And Latin American Transformations Compared. Budapest: Central European University Press.

13- Liesbet Hooghe; Gary Marks.(2009.march). European Integration And Dmocratic Competition. In: www.friedrich-ebert-stifung.com

14- Parsons Craig; Weber Till. (2011. January). Cross-cutting Issues And Party Strategy In The European Union. In: www.journals.sagepub.com/doi/10.1177/0010414010393474

15- Bloch Michael. (2018. Aout 17). Matteo Salvini Accuse L'Europe Aprés L'Effondrement Du Viaduc. In : www.lejdd.fr/international/genes-Matteo-salvini-accuse-leurope-apres-leffondrement-du-viaduc

16- Askew, Joshua. (2022. October 24). Is European politics beginning another lurch to the right?. Euronews. In: http://www.euronews.com/my-europe/2022/10/24/is-european-politics-beginning-another-lurch-to-the-right